الخطة الاستراتيجية

لهيئة حقوق الإنسان

2022- 2026 م

المقدمة:

تمثل الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان خارطة الطريق التي يمكن أن تساعدها في تحقيق رسالتها وأهدافها وأداء مهماتها، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة ينطلق منها عدد من الأهداف الاستراتيجية والفرعية مدعمة بمبادرات واقعية تترجم هذه الأهداف والتصورات إلى واقع ملموس يلبي الطموحات والتطلعات.

وقد انطلق العمل على الخطة الاستراتيجية للهيئة من واقع دور وهوية هيئة حقوق الإنسان كجهة حقوقية وطنية تسعى إلى تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، والمتمثل في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد روعي عند إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة مجموعة من المرتكزات التي تمثل أسساً معيارية لصياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها ومبادراتها. ومن أهم هذه المرتكزات مشروع الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث تم مراعاة ما اشتملت عليه من أهداف وبرامج ومبادرات لتحقيق التوافق والتكامل بينها وبين الخطة الاستراتيجية للهيئة بما يكفل مواجهة التحديات الرئيسة ومعالجتها بالبرامج والمبادرات، كما تمت مراعاة التكامل مع مستهدفات وبرامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 وما جاء فيها من تأكيد على عددٍ من حقوق الإنسان، كالحق في الأمن والصحة والعمل، وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والمسنين والحق في التنمية، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

كما تم الانطلاق في إعداد الخطة الاستراتيجية من عددٍ من الأسس القانونية، في مقدمتها النظام الأساسي للحكم، وأنظمة المملكة ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، واختصاصات الهيئة المنصوص عليها في تنظيمها. والرجوع إلى المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لعام 1993 " مبادئ باريس" واعتبارها من الوثائق المرجعية للخطة؛ لكونها تمثل النموذج المعياري الأمثل عالمياً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف ضمان صياغة أبعاد وأهداف استراتيجية تكفل تفعيل دور الهيئة بما يحقق الأهداف التي ترمي إليها مبادئ باريس.

كما روعي في إعداد الخطة الاستراتيجية البناء المؤسسي للهيئة، والوضع الراهن والقضايا الاستراتيجية الملحة، والأخذ بالمقارنات المرجعية مع الهيئات الدولية المشابهة. كما روعي مبدأ التكامل والمرونة بين أهداف الخطة الاستراتيجية للهيئة، بحيث يمكن الاستفادة مما سبق إنجازه، واستيعاب التطور والتغيير في الأهداف والمبادرات المستقبلية. وقد انطلق العمل على ذلك من خلال مراجعة وتحديث الخطة الاستراتيجية للهيئة (1433- 1437)، إذ تم تحليل الفجوة في الأداء من خلال تشخيص الوضع الراهن، والأخذ في الاعتبار التطورات والإصلاحات المتحققة في مجال حقوق الإنسان في المملكة، والتغيّر في القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ستكون الخطة الاستراتيجية هي المرجعية الأساسية في بناء الخطة التنفيذية، وهي المرحلة التي تلي اعتماد الخطة الاستراتيجية. وستشمل الخطة التنفيذية المبادرات والبرامج ومؤشرات الأداء، والموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ المبادرات والبرامج. وسوف يتم تقديمها في وثيقة منفصلة بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الانسان.

نبذة مختصرة عن هيئة حقوق الإنسان:

أنشئت هيئة حقوق الإنسان بموجب "تنظيم هيئة حقوق الإنسان" الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٧) وتاريخ ٨/ ٨/ ١٤٢٦هـ. وتهدف الهيئة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. والهيئة هي الجهة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية، ولها الاستقلال التام في ممارسة مهامها التي أنشئت من أجلها والمنصوص عليها في تنظيمها.

وقد عدل تنظيم الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (237) وتاريخ 1437/6/5هـ، وتضمن ما يأتي:

1. تعديل المادة (الأولى) لتكون بالنص الآتي: ترتبط الهيئة مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق في مسائل حقوق الإنسان.

2. تعديل الفقرة (15) من المادة (الخامسة) لتكون بالنص الآتي: إقرار اللوائح الإدارية والمالية، وحقوق أعضاء مجلس الهيئة والمتعاونين معها ومزاياهم.

3. تعديل الفقرة (17) من المادة (الخامسة) لتكون بالنص الآتي: إنشاء إدارات أخرى يرى المجلس ضرورة وجودها.

4. تعديل المادة (الخامسة عشرة) لتكون بالنص الآتي: فيما عدا الرئيس ونائبه يخضع موظفو الهيئة لنظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

5. تعديل المادة (الثامنة عشرة) لتكون بالنص الآتي: ترفع الهيئة حسابها الختامي إلى الملك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية، للتوجيه بما يراه في شأنه.

6. إحلال كلمة (الملك) محل عبارة (رئيس مجلس الوزراء) أينما وردت في التنظيم.

المهام الأساسية لهيئة حقوق الإنسان:

حددت المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة المهام الأساسية للهيئة، حيث نصَّت على أن "مجلس الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع السبل اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود هذا التنظيم"، ومنها ما يأتي:

1. التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.

2. إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقًا للإجراءات النظامية.

3. متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

4. إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها.

5. الموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى الملك.

6. زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى الملك.

7. تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها.

8. وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

9. الموافقة على إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصاتها.

10. التقرير السنوي عن أعمال الهيئة والتقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، ورفعهما إلى الملك.

11. الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي ورفعهما إلى الملك بحسب الإجراءات النظامية.

12. التعاون مع الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها.

13. الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات الداخلية والدولية في مسائل حقوق الإنسان، والمشاركة فيها، وفقًا للإجراءات النظامية في هذا الشأن.

المنجزات:

من أهم المنجزات التي تحققت في مجال عمل هيئة حقوق الإنسان خلال العام 2020 -2021م، التالي:
وتنقسم إلى قسمين خارجية تتعلق بحقوق الإنسان. وداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للهيئة

أولاً: مجال حقوق الإنسان

- تحقيق العديد من مبادرات الهيئة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، ومن أبرزها إلغاء عقوبة الإعدام على الأحداث، وإلغاء عقوبة الجلد التعزيرية.
- تحسن تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي من ضمنها مؤشر الاتجار بالأشخاص بتصنيفها في الفئة الثانية، وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية.
- تصنيف البنك الدولي للمملكة كأكثر دولة تقدماً وإصلاحاً بين (190) دولة حول العالم في مجال تمكين المرأة وحفظ حقوقها وذلك وفقا لتقريره (المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون 2020)
- إعادة تشكيل لجان المجلس وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتضمنت أبرز التعديلات على الهيكل التنظيمي للهيئة إنشاء وكالة للتقارير والمعاهدات والإدارة العامة للفروع والإدارة العامة للاتصال المؤسسي، وإدارة لمتابعة المؤشرات الدولية وإدارة مكتب البيانات، وإدارة الأمن السيبراني ووحدة للتطوع
- وقعت الهيئة مع مؤسسات المجتمع المدني عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتي شملت مذكرة تفاهم مع مؤسسة الوليد للإنسانية لحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة والشباب، واتفاقية تعاون مع الجمعية السعودية لمساندة كبار السن " وقار " لتنفيذ عدد من البرامج التي تهدف لمساندة قضايا كبار السن.
- توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم " تراحم" لإنشاء مركز لدعم العقوبات البديلة ومركز للاتصال المرئي ومركز للبرامج التوعوية.
- وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وتطوير الأنشطة والبرامج وتنمية القدرات الوطنية المعنية بمكافحتها.
- تعزيز تعاون الهيئة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الانسان وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذوات الصلة.

- إطلاق قاعدة البيانات الوطنية لتتبع تنفيذ توصيات الآليات الدولية (NRTD) بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ لتكون المملكة أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستخدم هذه القاعدة.
- إطلاق الهيئة ثلاث مبادرات متعلقة بالتواصل الدولي وهي إنشاء المنصة الدولية للهيئة (HRC International)، وإنشاء القائمة البريدية (Mailing List) التي تضم أكثر من (500) مستهدف من الدول والمنظمات والخبراء والصحفيين، وإصدار النشرة الشهرية (Newsletter)، حيث تهدف هذه المبادرات إلى إبراز الإصلاحات المتحققة في المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي وتعزيز تفاعل الهيئة مع الجهات النظيرة لها في الدول والهيئات والآليات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.
- تنمية الوعي بحقوق الإنسان من خلال التوسع في عقد الدورات والبرامج والورش التدريبية لتعزيز الرصد من خلال الزيارات الرقابية التي تقوم بها الهيئة بشكل متواصل للتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان ورصد الحالات التي قد تتضمن مخالفات أو انتهاكات، وقد بلغ إجمالي الزيارات التي نفذتها الهيئة خلال عام 2020م (366) زيارة شملت عدداً من المؤسسات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وغيرها. كما رصدت الهيئة عدداً من الحالات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، بلغ عددها (194) حاله في جميع المناطق، وبلغ عدد زيارات السجون ودور التوقيف ودور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الفتيات (1538) زيارة. كما تلقت الهيئة عدد (4593) شكوى. وحضرت (250) جلسة محاكمة لمتهمين في قضايا أمنية للتأكد من حصولهم على حقوقهم النظامية خلالها.
- نفذت الهيئة العديد من الأنشطة للتعريف بهذه الحقوق وبالأنظمة والتعليمات والإجراءات المتبعة في المملكة لحمايتها وتفعيلها، حيث نشرت (147) مادة توعية في مختلف مجالات حقوق الإنسان، ونفذت (34) محاضرة وندوة علمية، و(17) ورشة عمل ودورة تدريبية، و(61) نشاطاً وفعالية توعية، و(27) مشاركة مع المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى نشر عدد من المطبوعات والمجلات والفيديوهات والمقاطع المرئية التوعوية عبر كافة مواقع التواصل الاجتماعي كل ذلك في سبيل نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- مشاركة الهيئة في دراسة العديد من مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان مع الجهات الحكومية المعنية وإبداء مرئياتها في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية.

ثانيا: إنجازات داخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للهيئة

- حصول الهيئة على شهادة ISO27001 على نطاق الإدارة العامة لتقنية المعلومات بعد أن طبقت سياسة أمنية صارمة.
- تطوير العمل على نظام إدارة المحتوى الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.
- ربط الهيئة بالشبكة الحكومية الآمنة GSN .
- ربط الهيئة بالشبكة الحكومية الآمنة GSB .
- ربط نظام الموارد البشرية مع منصة إلتزام التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- ربط نظام المالية مع منصة صرف التابعة لوزارة المالية.
- ربط نظام المالية مع منصة إعتماد التابعة لوزارة المالية.
- ربط نظام المالية مع منصة هايبرين التابعة لوزارة المالية.
- ربط نظام المالية مع منصة شامل التابعة للديوان العام للمحاسبة.
- عمل البنية التقنية اللازمة لمركز الإتصال الموحد ومركز استقبال المراجعين.
- العمل على تنفيذ مبادرة "معاك" عبر استحداث عدد من القنوات الرقمية للتواصل مع المستفيدين.
- اعتماد استراتيجية للأمن السيبراني (2020-2022) ووضع السياسات والمعايير للالتزام بضوابط الأمن السيبراني.

المقارنات المرجعية لهيئات حقوق الإنسان حول العالم

اتفاقاً وانسجاماً مع الخطة الاستراتيجية للهيئة، فقد تم الاطلاع على أنظمة وبيانات بعض هيئات حقوق الانسان في الدول المقارنة، بغية الاستفادة من تجاربها لتحسين الأداء المؤسسي والارتقاء إلى المستوى الذي يطمح اليه ولاة الامر ومنسوبي الهيئة والمهتمون والمعنيون بأمر حقوق الانسان، وقد وضعت الهيئة تصنيفاً معيارياً بغرض مقارنتها بالهيئات المرجعية التي وقع عليها الاختيار في ضوء اتساقها ومعايير الاختيار التي روعي فيها إمكانات الهيئة ورؤيتها المستقبلية. من ذلك حصول هذه الهيئات على تصنيف (A)من الأمم المتحدة، ووجود نظام شامل ومتكامل واستراتيجية واضحة لها، وتاريخ مميز في الدفاع عن حقوق الانسان، وتمثل هذه الهيئات إلى حد كبير قارات العالم.

أولا: هيئات حقوق الإنسان في بعض البلدان غير العربية

١) المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان

تتمثل رؤيتها في تعزيز إعمال حقوق الإنسان وفقاً للدستور النرويجي، وقوانين حقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولديها ولاية (Mandate) تشريعية لمراقبة ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان في النرويج، وإبداء المشورة للسلطات النرويجية فيما يتعلق بالتزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز الوعي العام بحقوق الإنسان والتربية عليها، والاضطلاع بالتدريب والأبحاث، وتيسير التعاون الوطني والدولي في مجال حقوق الإنسان.

٢) هيئة حقوق الإنسان في أستراليا

تقوم رؤية الهيئة على أن حقوق الإنسان لكل فرد مصونة في كل مكان وفي كل يوم، حيث لخصت رسالتها في قيادة التوعية وحماية حقوق الإنسان في أستراليا من خلال جعل قيم حقوق الإنسان جزءاً من حياة ولغة كل فرد وتمكين كل الناس من فهم وممارسة حقوقهم الإنسانية مما يجعل الدولة مسؤولة أمام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان.

٣) هيئة حقوق الإنسان في نيوزيلاندا

تنطلق رؤيتها من العمل من أجل مجتمع عادل وآمن يقدر التنوع ويحترم حقوق الإنسان، حيث الجميع قادرون على العيش بعيداً عن التحيز والتمييز غير القانوني. شملت رسالة الهيئة على تعزيز احترام حقوق الإنسان في نيوزيلندا، وتقييم ورصد الانتهاكات وتقديم المشورة بشأن تكافؤ فرص العمل، وتوفير المعلومات للجمهور حول التمييز للمساعدة في حل الشكاوى المتعلقة بالتمييز، وحث الحكومة وجميع من هم في مواقع السلطة والنفوذ على إظهار ريادة حقوق الإنسان في الممارسة العملية في سياق عالمي.

٤) هيئة حقوق الإنسان في ايرلندا الشمالية

تنص رؤية الهيئة على أن يكون كل فرد في المجتمع الإيرلندي مدركا لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً سواء له أو للآخرين، وتمتعاً بهذه الحقوق في المجتمع يقدر التنوع ما يجعل الجميع يشعر دائما بالأمن والاحترام أما الرسالة فتتمثل في أن: تعمل هيئة حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية باستقلالية كاملة لضمان أن حقوق الإنسان لأي فرد في البلاد مصونة بالقانون والسياسة والممارسة. ولهذه الغاية تعمل الهيئة على تطابق بين القانون والسياسة والممارسة في البلاد مع المبادئ والقواعد الدولية المقبولة لحماية حقوق الإنسان والعمل على تبنيها والأخذ بها.

٥) الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في سنغافورة

تسعى سنغافورة إلى تحقيق الوئام والمساواة بين الأشخاص في ظل التنوع السكاني لديها. وتقوم سنغافورة حيال حقوق الإنسان على مبدأين:

أولاً: يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بما يشمل سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي

ثانياً: سيادة القانون شرط أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته؛ فيكون العمل على الموازنة بين حقوق الأفراد والمجتمع. وتعمل سنغافورة على احترام حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في دستورها والمعترف بها عالمياً.

ثانياً: هيئات حقوق الإنسان في بعض البلدان العربية

١) هيئة حقوق الإنسان في الأردن

تقوم الرؤية على احترام وتعزيز حقوق الأفراد في المملكة للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتنطلق الرسالة من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال تطوير البنية المؤسسية ورفع كفاءة العاملين والربط مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذوات العلاقة.

٢) هيئة حقوق الإنسان في مملكة البحرين

تعد مملكة البحرين من الدول العربية النشطة في مجال حقوق الإنسان. وتتعدد المنظمات المهتمة بهذأ الشأن فهناك المرصد البحريني لحقوق الإنسان، وتقوم الجهات بتعزيز حقوق الإنسان في المملكة من خلال برنامج تمكين الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل المواطنين البحرينيين على مهن معينة تساعدهم على إيجاد وظائف مناسبة أو بدء مشروعات تجارية لأنفسهم. وقد امتد هذا البرنامج ليشمل السجناء والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى مساعدة.

٣) هيئة حقوق الإنسان في المغرب

الجهات التي تهتم بموضوع حقوق الانسان في المغرب أهمها جهتان:

١– الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

وهي تهدف إلى التعريف بحقوق الإنسان وإشاعتها والتربية عليها، والمساهمة الفعالة في توسيع وتثبيت وإقرار حقوق الإنسان بمفهومها الكوني وفي شموليتها وإلى ترسيخها في الواقع وأيضا من أجل المساهمة في الحركة العالمية الهادفة إلى فرض احترام حقوق الإنسان والشعوب في أرجاء المعمورة كافة.

٢– المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

غرضها الأساسي الحماية والنهوض بحقوق الإنسان وتهدف على نشر وتعميق الوعي بحقوق الإنسان الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية.

مقارنة هيئة حقوق الإنسان في المملكة بالهيئات المرجعية

بناءً على المقارنة المرجعية مع هيئات حقوق الإنسان التي وردت أعلاه، من أهم النقاط التي يجب النظر إليها والتي من المناسب أن تأخذ بها هيئة حقوق الإنسان في المملكة التالي:

أولاً: تمتع هيئة حقوق الإنسان باستقلالية تامة في ممارسة اختصاصاتها على غرار هيئات ومؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية موضع الدراسة، وبالتالي يمكن استثمار ذلك في تحقيق أهداف الهيئة.

ثانياً: ضرورة تحديد أهم قضايا حقوق الإنسان في المملكة التي تحتاج إلى مزيدٍ من العناية، وستساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق ذلك.

ثالثاً: تشترك هيئات حقوق الإنسان في إصدار تقارير سنوية في مجالات حقوق الإنسان التي تعنى بها تتضمن أهم الإنجازات والتحديات والتوصيات التي خلصت إليها، وهو ما يتطلب مزيداً من العناية بالتقارير التي تصدرها الهيئة، وإيجاد آليات فاعلة لمتابعة الجهات الحكومية المعنية لتنفيذ ما تتضمنه من توصيات لمواصلة التقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

رابعاً: تشترك هيئات حقوق الإنسان في إعداد ومراجعة التشريعات ذوات الصلة بحقوق الإنسان، وهو ما يتفق مع اختصاصات الهيئة بموجب تنظيمها، وما صدر من توجيهات كريمة تقضي بإشراك الهيئة في مراجعة مشروعات الأنظمة واللوائح ذوات الصلة بحقوق الإنسان، وبالتالي فإن على الهيئة استثمار ذلك في تعزيز الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، وتحقيق أكبر قدر من الانسجام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

خامساً: تحتاج هيئة حقوق الإنسان إلى تعزيز مواردها المالية سواء من الدولة أو من مصادر أخرى وفقاً لتنظيمها وذلك لتحديث بنيتها التنظيمية وتنفيذ برامجها المختلفة.

سادساً: تتمتع معظم الهيئات الحكومية بنظام إداري متكامل وموارد بشرية كفؤة واستخدام متميز للتقنية ولذلك يجب أن تقوم الهيئة بتحديث كامل للبنية التنظيمية لتحقيق أهدافها وطموحاتها.

سابعاً: تقوم معظم الهيئات لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة والفعاليات لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها ومن الضرورة أن تتوسع فيها هيئة حقوق الإنسان بالمملكة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.

ثامناً: ترتبط هيئات حقوق الإنسان بعلاقة وثيقة مع مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في الداخل والخارج، ولكي تؤدي هيئة حقوق الإنسان أهدافها بفعالية تحتاج إلى تعزيز هذا الجانب لديها.

الفصل الأول

منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية

تمهيد

تمثل الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان خارطة الطريق التي يمكن أن تساعدها في تحقيق رسالتها وأهدافها وأداء مهامها، وذلك من خلال وضع رؤية ورسالة ينطلق منها عدد من الأهداف الاستراتيجية مدعمة بمبادرات تسهم في ترجمة هذه الأهداف إلى واقع يلبي الطموحات والتطلعات.

وتتكون الخطة من ثلاثة فصول رئيسة، حيث يعرض الفصل الأول منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان، ويعرض الفصل الثاني تشخيص الوضع الراهن في الهيئة، والفصل الثالث يستعرض الخطة الاستراتيجية للهيئة، كما تم إضافة الملاحق التي تتضمن معلومات مهمة تعتبر جزءاً أساسياً من مشروع إعداد الخطة الاستراتيجية. وسوف يتم تقديم الخطة التنفيذية والتشغيلية للمبادرات الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء في وثيقة منفصلة، تتبع للخطة الاستراتيجية.

ويتمثل الهدف العام للخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان في إعداد استراتيجية للسنوات الخمس القادمة (1443-1448هـ) (2022-2026م) لتكون خارطة طريق تساعد في تحقيق أهداف الهيئة والأهداف الوطنية، والتنظيمية لكافة الاختصاصات والمهام الرئيسة للهيئة، وتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية عالية.

أولاً: منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية:

تم تشكيل فريق لإعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة بقرار من معالي رئيس الهيئة (رقم 59 وتاريخ 1442/7/11)، وقد انتهى الفريق إلى اعتماد مراحل العمل التالية:

المرحلة الأولى: تشخيص الوضع الراهن.

تم في هذه المرحلة تشخيص واقع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للهيئة، وكذلك وضعها التنظيمي، من خلال تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات، للتعرف على وضع الهيئة ومستهدفاتها. وتم من خلال هذا التشخيص أيضا التعرف على القضايا الملحة التي يجب أن تتصدى لها الخطة الاستراتيجية. وتتلخص اهم أنشطة هذه المرحلة فيما يلي:

1. تحليل البيئة الخارجية والداخلية للهيئة حيث تم ذلك من خلال عقد عدد من ورش التحليل الرباعي (SWOT analysis) مع الشركاء من داخل الهيئة.
2. الاطلاع على عدد من المقارنات المرجعية العالمية للهيئات الدولية المتميزة التي يمكن الاستفادة منها في بناء وتحقيق أهداف هيئة حقوق الإنسان بالمملكة.
3. تحديد الفجوة بين الوضع الراهن للهيئة وبين سعيها للتحول من المستوى الأدائي الراهن إلى المستوى الأدائي المرجو وفقا لنتائج المقارنات المرجعية والتطلعات المستقبلية وفي ظل ما تطمح الهيئة الى تحقيقه خلال الخمس سنوات القادمة.
4. مواكبة تطلعات قيادات الهيئة والتصورات المستقبلية من خلال عدد من ورش العمل في الهيئة.

المرحلة الثانية بناء الاستراتيجية:

تتمثل هذه المرحلة في تحديد التوجهات الاستراتيجية للهيئة وذلك من خلال:

1. تحديد الأبعاد الاستراتيجية/ القضايا الاستراتيجية، التي تمثل أولوية في الوضع الراهن.
2. إعداد الرؤية والرسالة وتحديد القيم التي تشكل عناصر مهمه في استراتيجية الهيئة المستقبلية.
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة.

المرحلة الثالثة اعتماد الاستراتيجية:

اعتماد استراتيجية هيئة حقوق الإنسان (2021) من مجلس الهيئة.

المرحلة الرابعة تحديد المبادرات وإعداد الخطة التنفيذية:

1. تحديد المبادرات والبرامج ومؤشرات الأداء والقياس لها لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.
2. وضع الخطط التشغيلية للمبادرات والبرامج اللازمة لتحقيقها، وكذلك تحديد الإدارات المسئولة عن تطبيق المبادرات المحددة، وتحديد الموارد التي تحتاج إليها الهيئة لتنفيذها.

ثانياً: مخرجات مشروع إعداد الخطة:

تتلخص مخرجات مشروع إعداد الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان فيما يلي:

1- تقرير بالوضع الراهن من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهه الهيئة.

2- وثيقة استراتيجية الهيئة والتي تشمل: الرؤية والرسالة والقيم المرجعية، والمحاور الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية.

3- وثيقة الخطة التنفيذية والتي تشمل: المبادرات والبرامج لتحقيق أهداف الخطة، والمؤشرات الرئيسية لقياس الأداء.

4- آلية تحديث الخطة الاستراتيجية من حيث إضافة وتعديل المبادرات والبرامج والتقارير المطلوبة وطرق المتابعة.

الفصل الثاني

تشخيص الوضع الراهن لهيئة حقوق الإنسان

تمهيد

يتطلب إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة التعرف على وضعها الراهن من كافة الجوانب. وقد اتبع الفريق عدة أساليب لتشخيص الوضع الراهن، حيث تم تطبيق التحليل الرباعي وجمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة كالوثائق والتقارير، وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

ولتوضيح الإجراءات التي تم اتباعها في تشخيص الوضع الراهن للهيئة، سيتم تقديم شرح مفصل للمنهجية المستخدمة في جمع البيانات، يلي ذلك عرض للوضع الراهن من حيث البيئة الداخلية والخارجية.

أولاً: منهجية جمع البيانات والمعلومات

- وضع خطة عمل تشخيص الوضع الراهن.
- التواصل مع الجهات التابعة للهيئة لتوفير البيانات ذات العلاقة بالوضع الراهن والتوجهات المستقبلية لكل جهة.
- تحليل الملفات الواردة من الجهات التابعة للهيئة باستخدام أداة التحليل الرباعي (SWOT analysis).
- تصميم النماذج الخاصة بتشخيص الوضع الراهن.
- عقد اجتماعات دورية لمتابعة واستكمال العمل على توظيف نتائج تشخيص الوضع الراهن في تحديد القضايا الاستراتيجية وتحديث الخطة الاستراتيجية.

ثانياً: نتائج التحليل الرباعي

تحليل البيئة الداخلية

جوانب القوة:

- مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- تعديل تنظيم الهيئة بما يكفل تعزيز استقلاليتها.
- الصلاحيات الواسعة الممنوحة لمجلس الهيئة.
- الانتظام في تقديم تقارير المملكة إلى هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- قيادة ذات رؤية مستقبلية.
- انتشار فروع للهيئة في مناطق المملكة.
- كفاءات وطنية ذات تخصصات متنوعة كأعضاء في مجلس الهيئة.
- بيئة تقنية قابلة للتطوير.
- سهولة إجراءات التوظيف.

جوانب الضعف:

- قلّة عدد الخبرات المعنية بممارسة اختصاصات الهيئة النوعية.
- عدم توفر قاعدة معلومات متخصصة في مجال حقوق الإنسان.
- عدم اعتماد وثيقة إجراءات عمل محددة لأعمال إدارات الهيئة.
- التداخل بين بعض الاختصاصات والمهام بين الإدارات ومع لجان المجلس.
- عدم اعتماد سياسات الوصف الوظيفي للمهام والواجبات.
- عدم اعتماد مصفوفة صلاحيات في الهيئة.
- عدم وجود خطة لبناء الكفاءات القيادية.
- عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات وإجراءات العمل الخاصة برصد قضايا حقوق الإنسان.
- وجود صعوبات على مستوى الميزانية والإمكانيات المالية.
- عدم توفر مقرات دائمة للهيئة وفروعها.
- عدم توفر معلومات دقيقة عن الاحتياجات التدريبية للموظفين.

- عدم وجود استراتيجية لتقنية المعلومات.
- عدم وجود مكتب بإدارة المشاريع.

تحليل البيئة الخارجية:

الفرص:

- قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على المهمات المتعلقة بحقوق الإنسان والمسندة إلى الإدارات القانونية في الجهات الحكومية.
- مشاركة الهيئة في الدراسات المتعلقة بمشاريع لأنظمة مقترحة أو تعديلات على أنظمة نافذة ذات علاقة بمجالات حقوق الإنسان.
- الأمر الملكي المتعلق بتطوير قواعد البيانات لدى الجهات الحكومية وتزويد الهيئة بها.
- القدرة على ربط أنظمة الهيئة مع المنصات الحكومية الأخرى.
- وجود مكاتب للهيئة في بعض السجون.
- وجود مذكرة تفاهم مبرمة بين المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة حقوق الإنسان وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتعاون الفني.
- توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية والأطراف الدولية (دول ومنظمات).
- وجود العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان أو بمجالات منها.
- مشاركة الهيئة في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- الاطلاع على تجارب الدول الناجحة والممارسات الفضلى (Best Practices) في مجال حقوق الإنسان.

التحديات:

- استغلال قضايا حقوق الإنسان لأهداف سياسية بقصد الإساءة للمملكة.
- التداول الإعلامي للمحتويات السلبية في مجالات حقوق الإنسان لضمان التداول الواسع للأخبار.
- ضعف مساهمة القطاع غير الربحي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة.
- ضعف الثقافة المجتمعية في مجالات حقوق الإنسان.
- عدم وجود مكاتب للهيئة ضمن بعثات المملكة في الهيئات والمنظمات الدولية.

الفصل الثالث

الخطة الاستراتيجية الخمسية لهيئة حقوق الإنسان

2026-2022 1448-1443

تمهيد

بناء على نتائج تحليل الوضع الراهن، تم تحديد القضايا والأبعاد الاستراتيجية ذات الأهمية للهيئة، ومن ثم وضع الرؤية والرسالة والأهداف والقيم. وقد استند ذلك على دراسة المرحلة الراهنة وتشخيص البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بحقوق الإنسان في المملكة، والأخذ في الاعتبار التغير والتطور الذي حدث خلال السنوات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان في المملكة، والتوجهات المستقبلية. كذلك الاستفادة من المقارنة المرجعية مع بعض أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

أولاً: الأبعاد الاستراتيجية (القضايا الاستراتيجية):

1.تعزيز تعاون الهيئة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان والأطراف الدولية الأخرى:

ويتمثل في أن يكون لهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية حضور دولي، وبيان لمجالات حقوق الإنسان في المملكة من خلال استراتيجية الهيئة الجديدة، وتعزيز تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والأطراف الدولية الأخرى، من خلال تقديم التقارير والوثائق التي تبرز وفاء المملكة بالتزاماتها الدولية وأفضل الممارسات المتحققة في مجال حقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، وتعزيز إقامة الحوارات مع الدول، والاستجابة الفاعلة لطلبات الهيئات التعاهدية وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من أوجه التعاون الأخرى؛ حيث إن البعد الدولي يمثل جانباً استراتيجياً مهماً لهيئة حقوق الانسان يجب العمل على تطويره والاهتمام به.

2.العمل على تعزيز الجانب القانوني والحقوقي

ويتمثل بالتأكد من عدم وجود انتهاكات حقوقية، وتنفيذ الجهات الحكومية للحقوق المحمية في الأنظمة واللوائح السارية، مع إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة ومراجعة الأنظمة القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل على

إجراء دراسات وبحوث علمية متخصصة لمجالات حقوق الإنسان في الجانب القانوني والحقوقي التي تحتاج لتعزيز وحماية على المستوى الدولي والإقليمي.

3.تعزيز الشراكات مع الجهات الداخلية والدولية

ويتمثل في التعاون الفاعل والمستمر والوثيق مع الجهات الدولية والإقليمية والمحلية ذات العلاقة، ليمكن الهيئة من القيام بواجبتها ومسؤولياتها في المجالات الحقوقية، كما أنه يؤدي على المدى البعيد إلى التحسين المستمر ورفع زيادة مستوى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان يعزز مبدأ الشراكات ونقل المعرفة، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات حقوق الإنسان.

4.إيجاد بيئة عمل حقوقية متميزة للهيئة

ويتمثل في تطوير المنظومة العملية، بإيجاد بيئة عمل مناسبة، تساعد على الإنجاز، وتخلق روح الابداع والابتكار مع التحسين المستمر، وفق هياكل تنظيمية مساعدة، وإجراءات ميسرة موثقة، ومؤشرات أداء دقيقة عادلة، وأنظمة إلكترونية مساعدة، وتحقيق مستوى عالٍ من الرضا للمستفيد الداخلي والخارجي.

5.تطوير رأس المال البشري

ويتمثل بالعمل على رفع تنمية القدرات البشرية في هيئة حقوق الإنسان، وتطوير الكفاءات وفق أفضل البرامج والمعايير الدولية، من خلال تأهيل وتمكين منسوبي الهيئة، وطرح برامج تدريبية، وورش عمل وندوات علمية، وإيجاد تنافسية داعمة للتطوير لرفع الثقافة الشخصية الحقوقية، مما يؤدي رفع مستوى التأهيل والمعرفة والابداع والابتكار.

ثانياً: الرؤية والرسالة والقيم:

الرؤية:

الريادة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الرسالة:

حماية حقوق الإنسان في جميع المجالات، وتعزيز دورها في التنمية المستدامة، من خلال تطبيق المعايير الحقوقية، وإيجاد شراكات فاعلة، ورفع الوعي بها والعمل على مراقبة تطبيقها.

القيم:

1. الاستقلالية.
2. الشفافية.
3. المساواة
4. العدالة.
5. المساءلة.
6. المشاركة.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية:

1. دعم تطوير الأنظمة الحقوقية، ومراقبة تطبيق معايير حقوق الإنسان.

2. بناء نموذج تنظيمي مؤسسي يعزز القدرات الأدائية الإدارية.

3. إقامة شراكات فاعلة وتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

4. التحول الرقمي لجميع أعمال الهيئة.

5. تنمية رأس المال البشري في الهيئة.

وتعد الأهداف الاستراتيجية هي الأساس الذي ستبنى عليه الأهداف الفرعية والمبادرات التطويرية ومؤشرات قياس الأداء، وسيتم تناول ذلك بالتفصيل في وثيقة الخطة التنفيذية لمبادرات الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان.

الملاحق

قرار تشكيل لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية

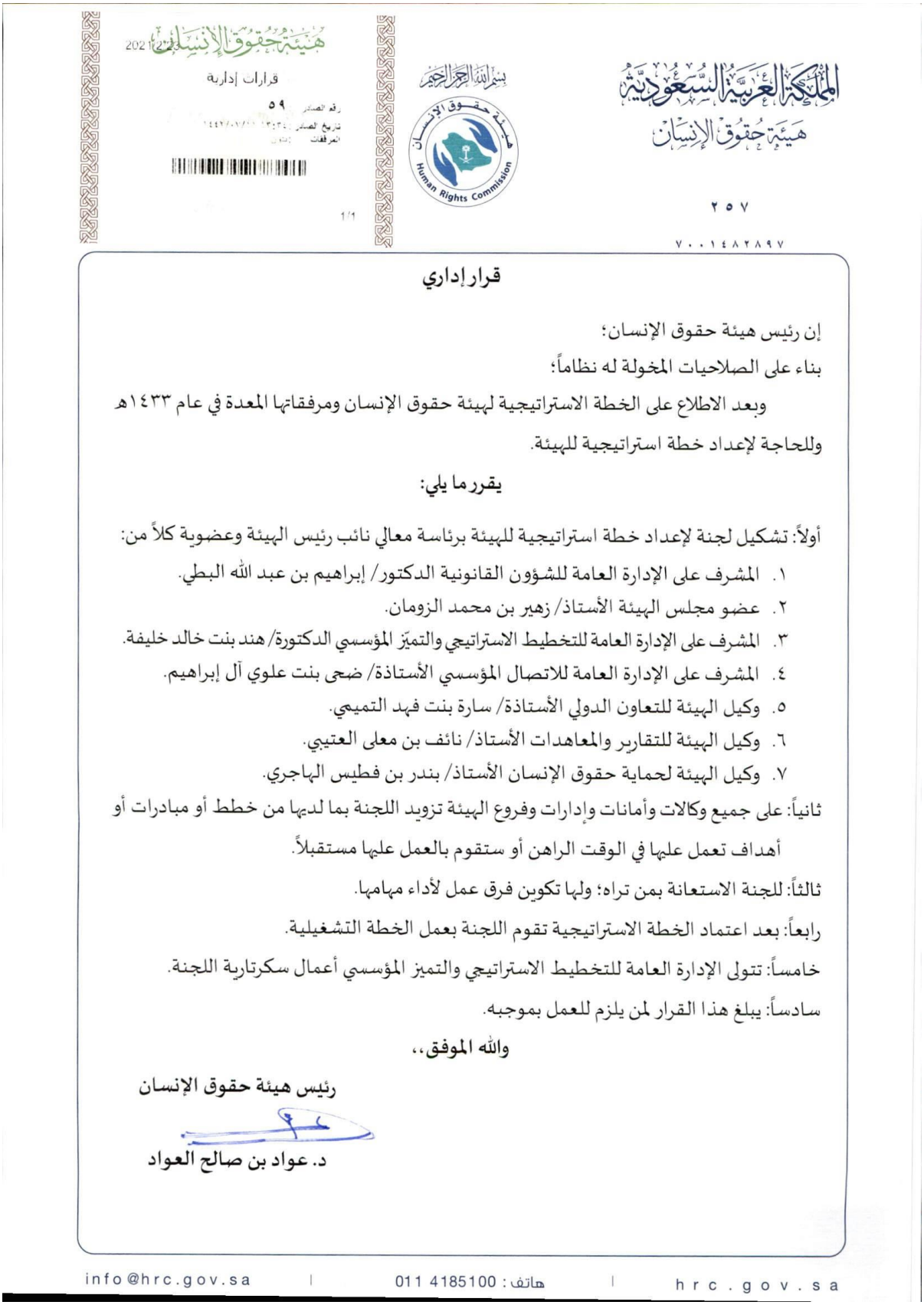

المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

٢٥٧
٧٠٠١٤٨٢٨٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

هيئة حقوق الإنسان 2021
قرارات إدارية
رقم الصادر ٥٩
تاريخ الصادر
المرفقات

1/1

قرار إداري

إن رئيس هيئة حقوق الإنسان؛

بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً؛

وبعد الاطلاع على الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان ومرفقاتها المعدة في عام ١٤٣٣هـ وللحاجة لإعداد خطة استراتيجية للهيئة.

يقرر ما يلي:

أولاً: تشكيل لجنة لإعداد خطة استراتيجية للهيئة برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة وعضوية كلاً من:

١. المشرف على الإدارة العامة للشؤون القانونية الدكتور/ إبراهيم بن عبد الله البطي.
٢. عضو مجلس الهيئة الأستاذ/ زهير بن محمد الزومان.
٣. المشرف على الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي والتميّز المؤسسي الدكتورة/ هند بنت خالد خليفة.
٤. المشرف على الإدارة العامة للاتصال المؤسسي الأستاذة/ ضحى بنت علوي آل إبراهيم.
٥. وكيل الهيئة للتعاون الدولي الأستاذة/ سارة بنت فهد التميمي.
٦. وكيل الهيئة للتقارير والمعاهدات الأستاذ/ نائف بن معلى العتيبي.
٧. وكيل الهيئة لحماية حقوق الإنسان الأستاذ/ بندر بن فطيس الهاجري.

ثانياً: على جميع وكالات وأمانات وإدارات وفروع الهيئة تزويد اللجنة بما لديها من خطط أو مبادرات أو أهداف تعمل عليها في الوقت الراهن أو ستقوم بالعمل عليها مستقبلاً.

ثالثاً: للجنة الاستعانة بمن تراه؛ ولها تكوين فرق عمل لأداء مهامها.

رابعاً: بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية تقوم اللجنة بعمل الخطة التشغيلية.

خامساً: تتولى الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي أعمال سكرتارية اللجنة.

سادساً: يبلغ هذا القرار لمن يلزم للعمل بموجبه.

والله الموفق،،

رئيس هيئة حقوق الإنسان

د. عواد بن صالح العواد

info@hrc.gov.sa | هاتف: 011 4185100 | hrc.gov.sa

المراجع

- الخطة الاستراتيجية لهيئة حقوق الإنسان 1433هـ-1437هـ.
- مشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 1443هـ.
- التقرير السنوي: هيئة حقوق الإنسان 1442هـ/2020م.
- تقارير المملكة العربية السعودية الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان 2017م.
- الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة العربية السعودية طرفا فيها 2018م.